الجمهورية
التونسية
النيابية الثانية

مجلس نواب الشعب
العادية الثانية 2020-2021

المدة

الدورة

تقرير لجنة المالية والتخطيط والتنمية

حول مشروع قانون يتعلق بالموافقة على عقد القرض المبرم بتونس بتاريخ 03 جوان 2020 بين الجمهورية التونسية والمؤسسة الألمانية للقروض من أجل إعادة الإعمار لتمويل برنامج دعم الإصلاحات في القطاعين البنكي والمالي - مرحلة ثانية - (عدد 2020/106)

- تاريخ إحالة مشروع القانون على المجلس: 24 جويلية 2020
- تاريخ إحالة مشروع القانون على اللجنة: 30 جويلية 2020
- الوثائق المرفقة لمشروع القانون: وثيقة شرح الأسباب وعقد القرض
- تاريخ بدأ الأشغال: جلسة يوم 01 ديسمبر 2020
- تاريخ انتهاء الأشغال: جلسة يوم 03 ديسمبر2020

رئيس اللجنة: هيكل المكي

نائب رئيس اللجنة: عياض اللومي **مقرر اللجنة: فيصل دربال**

مقرر مساعد: هشام العجبوني **مقرر مساعد: منذر بن عطية**

- ديسمبر 2020 -

مسار دراسة مشروع القانون

- **تاريخ إحالة المشروع على اللجنة: 30 جويلية 2020**
- **جلسات اللجنة:**

1. **جلسة يوم 01 ديسمبر 2020:** النظر في مشروع القانون.
2. **جلسة يوم 03 ديسمبر 2020:** عرض التقرير على المصادقة.

- **قرار اللجنة: الموافقة بأغلبية الحاضرين (5 مع / 3 محتفظ / 1 ضد)**

رئيس اللجنة: هيكل المكي

مقرر اللجنة: فيصل دربال

تقرير لجنة المالية والتخطيط والتنمية

حول مشروع قانون يتعلق بالموافقة على عقد القرض المبرم بتونس بتاريخ 03 جوان 2020 بين الجمهورية التونسية والمؤسسة الألمانية للقروض من أجل إعادة الإعمار لتمويل برنامج دعم الإصلاحات في القطاعين البنكي والمالي - مرحلة ثانية - (عدد 2020/106)

أولا: تقديم مشروع القانون

في إطار تفعيل مبادرة " الشراكة من أجل الاستثمار" بين تونس وألمانيا التي تم انطلاقها بتاريخ 12 جوان 2017، تم بتونس بتاريخ 03 جوان 2020، إبرام عقد قرض بين الجمهورية التونسية والمؤسسة الألمانية للقروض من أجل إعادة الإعمار (KFW) بمبلغ 100 مليون أورو أي ما يعادل حوالي 321 مليون دينار في شكل دعم لميزانية الدولة لتمويل "المرحلة الثانية من برنامج دعم الإصلاحات في القطاعين البنكي والمالي"، كما تم إبرام اتفاقية منفصلة تتعلق بتنفيذ بنود هذا العقد.

أهداف البرنامج:

يهدف البرنامج، الذي تتولى الاشراف على تنفيذه وزارة الاقتصاد والمالية ودعم الاستثمار (وزارة التنمية والاستثمار والتعاون الدولي سابقا)، إلى دعم استقرار المالية العمومية وتعزيز نشاط السوق المالية وتحسين ظروف تمويل المؤسسات الصغرى والمتوسطة من خلال تنفيذ جملة من الإصلاحات الأساسية في القطاعين البنكي والمالي. كما يهدف إلى تعزيز الاستثمار الخاص وخلق مواطن الشغل على المدى البعيد.

مكونات البرنامج:

باعتبار أن القرض موجه لميزانية الدولة لدعم الإصلاحات في القطاع البنكي والمالي، فقد تمّ إرفاقه بمصفوفة الإصلاحات التي وضعتها الحكومة التونسية بالاتفاق مع الممول لتطوير

هذا القطاع. وتتمحور هذه الإصلاحات حول تحسين التصرف في المالية العمومية ودعم الاستثمار ودعم الاندماج المالي وإصلاح القطاع البنكي وتدعيم آليات ضمان القروض المسندة للمؤسسات الصغرى والمتوسطة. وتتمثل هذه الإصلاحات في:

- تعزيز عمل صندوق ضمان الودائع البنكية من خلال وضع دليل إجراءات وخطة تواصلية وموقع واب خاص به،
- تطوير آليات ضمان القروض المسندة لفائدة المؤسسات الصغرى والمتوسطة من خلال توسيع مجال تدخل الشركة التونسية لضمان وتعصير إجراءات عملها،
- مرافقة مسار إحداث بنك الجهات،
- تدعيم جودة المعلومات البنكية الائتمانية من خلال المصادقة على مشروع القانون الأساسي المتعلق بتدعيم جودة المعلومات الائتمانية،
- دعم مرصد الاندماج المالي،
- إعادة هيكلة القطاع البنكي لإضفاء مزيد النجاعة على أدائه: إعادة هيكلة البنوك الاستراتيجية والتفويت في مساهمات الدولة غير الاستراتيجية في القطاع البنكي،
- اعتماد التصرف في الميزانية حسب الأهداف بهدف تطوير التصرف في المالية العمومية،
- معاضدة جهود التوقي من الفساد ومكافحته عبر دعم الهيئة الوطنية لمكافحة الفساد،
- دعم تدفق الاستثمار عبر تقديم المساندة الفنية للهيئة التونسية للاستثمار،
- تطوير التصرف في الدين العمومي عبر مرافقة رقمنة منظومة مناقصات رقاع الخزينة،
- دعم الادخار الخاص والمؤسساتي بواسطة تطوير النواتج المالية ومزيد تنشيط السوق المالية.

وتجدر الإشارة إلى أن المرحلة الأولى من نفس البرنامج تم استكمال إنجازها وصرف الاعتمادات في شهر ماي 2019.

كلفة البرنامج:

تقدر الكلفة الجملية للبرنامج بـ 300 مليون أورو موزعة على ثلاث سنوات (2018 . 2019 . 2020).

التمويل:

قرض في شكل دعم لميزانية الدولة من المؤسسة الألمانية للقروض من أجل إعادة الإعمار (KFW) بقيمة 100 مليون أورو.

ويخضع القرض للشروط المالية التالية:

- نسبة الفائدة: 1,03 % سنويا،
- عمولة التعهد: 0,25 % من المبلغ المتبقي للسحب،
- فترة السداد: 15 سنة منها 5 سنوات إمهال.

وتسند المؤسسة هذا القرض من مواردها الخاصة، أي خارج برنامج التعاون المالي الثنائي الذي توفره الحكومة الألمانية سنويا، ويحظى القرض بضمان الحكومة الألمانية.

ثانيا: أعمال اللجنة

عقدت لجنة المالية والتخطيط والتنمية جلسة يوم 01 ديسمبر 2020 نظرت خلالها في مشروع القانون على ضوء ما ورد عليها من بيانات بوثيقة شرح الأسباب واتفاق القرض.

وبيّن أغلب النواب أن هذا القرض موجه لدعم وتمويل الخزينة العامة للدولة ولتغطية عجز الميزانية. وأفادوا أن جل القروض مرتبطة بإصلاحات يفرضها الطرف الممول وأن حزمة الشروط المطلوبة في هذا الإطار هي نفس الشروط الموجودة في كل الاتفاقيات منذ عدة سنوات وهو ما يدل على غياب مؤشرات وبوادر تقدم في إنجاز الإصلاحات المطلوبة.

وطلب النواب معرفة نتائج المرحلة الأولى المتعلقة بالبرنامج موضوع هذا القرض وكذلك نصيب المؤسسات الصغرى والمتوسطة من حجم التمويل الذي يوفره القطاع البنكي في ظل

عديد الإشكاليات التي تعاني منها والمرتبطة أساسا بصعوبة نفاذها للتمويل. واستفسروا حول تقدّم إنجاز الإصلاحات المتعلقة بإعادة هيكل المؤسسات البنكية والمالية.

ثم عقدت اللجنة جلسة يوم 03 ديسمبر 2020 لعرض تقرير اللجنة وتقرر المصادقة عليه بإجماع الحاضرين.

ثالثا: قرار اللجنة

قررت اللجنة الموافقة على مشروع القانون بأغلبية أعضائها الحاضرين.

رئيس اللجنة **مقرر اللجنة**

هيكل المكي **فيصل دربال**